الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/54/L.5
20 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠١ (ب) من جدول الأعمال

# الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

غيانا*: مشروع قرار

## التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، وكفالة مشاركتها الفعالة والمفيدة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا،

وإذ تعترف بأن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أسلوب التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)]، و ١٥٩/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.


99-30482 221099 221099

ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، و ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد أيضا إعلان وخطة عمل سان خوسيه[٢] اللذين اعتمدتهما مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ووضعا طرائق محددة تتعلق بالمسائل القطاعية المتصلة بالتعاون في مجال التجارة والمالية والاستثمار والمشاريع،

وإذ ترحب بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الثالث والعشرين[٣] المعقود بنيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

وإذ تدرك ما سيقدمه مؤتمر قمة بلدان الجنوب المقبل الذي سيعقد في هافانا، كوبا، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ من إسهام ذي أهمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الحادية[٤]، والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٥]؛

٢ - تلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦] وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتقديم تقرير عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

٣ - تعيد التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا ينبغي أن يعتبر بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التعزيز الفعال لجملة أمور منها النهج الثلاثية بغية تيسير تنفيذ البرامج والمشاريع فيما بين بلدان الجنوب؛

---

(٢) A/C.2/52/8، المرفق.

(٣) A/54/432، المرفق الأول.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39).

(٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٦) A/54/425.

٤ - ترحب بالزيادة الكبيرة في أوجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من حيث العدد والتغطية القطاعية على السواء، التي أفادت عنها البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة؛

٥ - تشير مع التقدير إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي جرى مؤخرا مع زيادة التعاون فيما بين قطاعات ومؤسسات الأعمال في مختلف البلدان، بما في ذلك برنامج النقاط التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واجتماعات المشترين والبائعين لمركز التجارة الدولية، وتشجع هاتين المنظمتين التابعتين للأمم المتحدة على توثيق ونشر خبراتهما ودروسهما ومنهجياتهما التنفيذية من أجل تطبيقها في المستقبل؛

٦ - تشير أيضا مع التقدير إلى التعاون الاقتصادي المتنامي فيما بين البلدان النامية مع تزايد التجارة المتبادلة والاستثمار، وكذلك التعاون الصناعي والتقني، بما في ذلك التعاون القائم في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٧ - ترحب باختتام الجولة الثانية بنجاح للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتدعو البلدان المشاركة إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل تعميق النظام الشامل والإسراع به وتوسيع نطاقه من أجل تعزيز تأثيره،

٨ - تعترف بالتقدم المحرز في عدد من البلدان النامية في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات من قبيل التعليم، والصحة، والتكنولوجيا الأحيائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الفضاء، وإدارة القطاع المالي والائتمانات الصغيرة، التي من شأن المشاركة فيها أن تعود بالنفع على تعزيز النمو والتنمية في سائر البلدان النامية، وتحث المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، على تقديم المساعدة لجهود بناء قدرات البلدان النامية في هذه المجالات؛

٩ - تلاحظ مع التقدير ازدياد عدد البلدان المتقدمة النمو المشاركة في تعاون ثلاثي وتشجع البلدان الأخرى على استخدام هذا التعاون، وفي هذا السياق، تطلب من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تقوم، بالتضافر مع البلدان التي تؤيد إقامة تعاون من هذا القبيل، بتوثيق ونشر الدروس المستخلصة ذات الصلة وتحديد الخيارات للاستفادة من الإمكانات الكاملة لهذا التعاون؛

١٠ - تلاحظ أيضا مع التقدير المساهمة المقدمة من بعض البلدان إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإلى الصندوق الاستئماني لبيرس غويريرو للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وتدعو جميع البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة النمو، إلى المساهمة بسخاء في الصندوقين الاستئمانيين؛

١١ - تطلب إلى جميع الحكومات وجميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الإقليمية المتعددة الأطراف، أن تعمد إلى زيادة المخصصات من الموارد المالية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وأن تحدد طرائق جديدة لتمويل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص؛

١٢ - تشجع البلدان النامية والمؤسسات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وكذلك سائر الشركاء في جهود التنمية على القيام، عند التطبيق العملي للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بتطوير آليات جديدة ودعمها من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، مع التأكيد الخاص على استحداث تكنولوجيات عالية وتكنولوجيات مناسبة وتقاسمها، بغية استخدامها استخداما أفضل في نمو البلدان النامية وتنميتها؛

١٣ - تشدد، في هذا السياق، على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا ليس بديلا لنقل التكنولوجيا التقليدية من الشمال إلى الجنوب بل مكملا له؛

١٤ - تؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب البلدان النامية وشركائها في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة، بهدف تعزيز التعاون والتآزر فيما بين البلدان النامية على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي؛

١٥ - تكرر دعوتها لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن سائر المنظمات المعنية، إلى القيام بصورة مشتركة، مع مراعاة ولايات وبرامج عمل وأولويات كل منها، بمواصلة العمل المتعلق بوضع توصيات محددة بشأن تنفيذ ومتابعة برنامج عمل كاراكاس باعتباره آلية هامة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإعلان وخطة عمل سان خوسيه اللذين اعتمدتهما مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، وكذلك إعلان بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية[٧] وخطة عمل بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية[٨] اللذين اعتمدهما المؤتمر الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ المعني بالتعاون الاقتصادي والإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، المعقود في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٦ - تطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير مناسبة لتحسين الإدماج الفعال للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها وأن تعمل على تكثيف الجهود الرامية إلى تعميم

---

(٧) A/53/739، المرفق الأول.

(٨) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بطرق تشمل تقديم الدعم إلى أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجع المؤسسات الدولية المعنية على اتخاذ تدابير مماثلة؛

١٧ - تكرر تأكيد طلبها إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يكفل الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعلى توفير التمويل الكافي لبرنامجها بما يتناسب مع ولايتها ومسؤولياتها على نطاق المنظومة في مجال تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده وتنسيقه؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين بندا فرعيا معنونا "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية"، وفي هذا السياق، تطلب إلى الأمين العام، أن يقوم بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتقديم تقرير شامل إليها في تلك الدورة عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -